المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/11/2012

شرح ملح

حبس العواد

■ حسن آيت بلا

السجن المحلي بالقنيطرة او كما يسميه اهل المنطقة بحبس العواد، نسبة الى الأعمال التي كان يقوم بها السجناء في سنوات مضت .حيث كانت غابة تحيط بالسجن وكان السجناء يبذلهم الصوفية البنية شتاء، والمخططة البيضاء صيفا يسخرون في قطع الأخشاب مقابل مبلغ رمزي للسجناء وفي نفس الوقت تحقيق مداخيل اضافية لميزانية السجن لتحسين الخدمات والوجبات الغذائية، اليوم أصبحت هذه المؤسسة السجنية وصمة عار وسط مدينة امتد عمرانها وأصبحت العمارات تطل على باحة السجن،ويتذكر الرأي العام المحلي كيف استغلت بعض المراهقات سطح احدى العمارات المطل على ساحة السجن ليثرن غرائز السجناء أثناء فترة الفسحة وذلك بالكشف عن صدورهن مما أثار بلبلة وسط السجناء،أما داخل السجن، فإن الوضعية جد مزرية لم تنفع معها الترقيعات لكون البناية مهترئة وغير قابلة للتوسيع والتمدد ، وللأسف فإن هذا السجن أقام به منتخبون كرئيس بلدية القنيطرة أسبق وبرلماني وعضو مجلس الجهة ورجال سلطة وجمعويون وصحفيون وقضوا عقوبات سجنية، وكان من الأفيد لو شكلوا جبهة للدفاع عن الساكنة السجنية بعدما خذلوا ساكنة المدينة والاقليم والجهة لعل الله يغفر لهم ماتقدم من ذنبهم وما تاخر، ان هذا السجن ليس مؤسسة لإعادة الإدماج ، فالاكتظاظ فاق كل التوقعات ، والمعتقلون الاحتياطيون في تزايد مستمر ومؤخرا انتحر سجين ظل ينتظر محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات، لقد دق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ناقوس الخطر من خلال التقرير الذي أنجزه حول وضعية السجون بالمغرب واعترف الجميع بمصداقية ونزاهة هذا التقرير مما يستدعي تدخلا عاجلا لحفظ حقوق وكرامة نزلاء السجون، بنواء على مستوى تدبير وتسيير المؤسسات السجنية وتفعيل القوانين والمساطر وعدالة الأحداث أو على مستوى باقي الفئات الهشة كالنساء السجينات وأطفالهن الصغار والأشخاص في وضعية اعاقة والمصابين بالأمراض العقلية والنفسية والمدمنون والمصابون بامراض مزمنة كل هذا يستدعي معالجة الاختلالات التشريعية ذات الصلة بتطبيق المسطرة الجنائية والقانون الجنائي،

e.mail aitbellaha@yahoo.fr

بنهاشم : أزيد من 70 ألف معتقل بالمؤسسات السجنية و46 بالمائة منهم معتقلون احتياطيون

الثلاثاء, 20 تشرين2/نوفمبر 2012

كشف المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج حفيظ بنهاشم، يوم الثلاثاء، أن عدد المعتقلين بالمؤسسات السجنية ارتفع بحوالي 11 ألف و463 سجين بين سنة 2008 و2012 حيث بلغ إلى حدود شتنبر الماضي 70 ألف و675 سجين.

وأبرز بنهاشم في معرض تقديمه لمشروع ميزانية المندوبية العامة برسم سنة 2013 أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب، أن نسبة المعتقلين الاحتياطيين من مجموع السجناء بلغت 46 بالمائة خلال سنة 2012 ما يشكل، بحسبه، أحد الأسباب المباشرة لظاهرة الاكتظاظ.

وأوضح أن عدد المحكومين بعقوبات محددة في سنتين وأقل يبلغ 34 ألف و337 سجينا أي ما يعادل 60.17 في المائة من مجموع السجناء، بينما يصل عدد السجناء الذين تتراوح عقوبتهم بين أكثر من سنتين إلى عشر سنوات 16 ألف و776 سجينا (29.40 بالمائة)، أما أصحاب العقوبات الطويلة المتراوحة بين أكثر من 10 سنوات و30 سنة فيصل إلى 5176 سجينا (9.07 بالمائة)، في حين يبلغ عدد المحكومين بالمؤبد 662 سجينا (1.16 بالمائة)، والمحكومين بالاعدام 111 سجينا (0.19 بالمائة).

وأشار إلى أن المعطيات المرتبطة بنوع الجريمة تبرز أن جرائم الأموال والاتجار في المخدرات تمثل 5349 بالمائة من مجموع الجرائم المرتكبة، في حين تمثل الجرائم ضد الأشخاص والأمن العام 31.29بالمائة.

وبخصوص سن وجنس المعتقلين، أشار إلى أن 86 بالمائة من المعتقلين تتراوح أعمارهم بين 21 و50 سنة، وهي الفئة العمرية النشيطة في المجتمع، بينما 8 بالمائة منهم تتراوح أعمارهم بين 13 و20 سنة، في حين أن 6 بالمائة من المعتقلين يتجاوز عمرهم 50 سنة.

ولا تشكل نسبة المعتقلات الإناث ، حسب المندوب العام، سوى 2,4 بالمائة من مجموع السجناء (1722 سجينة) مقابل 97.6 ذكور (68 ألف و953). كما أن 79,33 بالمائة من المعتقلين أميون أو يتوفرون على مستوى دراسي ضعيف مما يطرح، بحسبه، عدة صعوبات على مستوى تنفيذ برامج إعادة الإدماج خاصة في ما يتعلق بالتكوين المهني والتعليم.

من جانب آخر، أشار بنهاشم إلى أن عدد الوفيات داخل السجون بلغت 112 حالة وفاة سنة 2011 مقابل 115 سنة 2010 بينما حالات الانتحار وصلت إلى 9 حالات سنة 2011 مقابل 7 حالات سنة 2010.

ويبلغ عدد المؤسسات السجنية، بحسبه، 73 مؤسسة منها 3 سجون مركزية، و58 سجون محلية، و4 مراكز الاصلاح والتهذيب و8 سجون فلاحية.

وبخصوص ضبط الممنوعات داخل السجون،أبرز المندوب العام أنه تم ضبط حوالي 6751 حالة مخدرات، وأزيد من 26 ألف هاتف، وكذا أزيد من 5000 حالة تهم ضبط مبالغ مالية.

وفي ما يتعلق بأنسنة ظروف الاعتقال وصون كرامة السجناء، استعرض بنهاشم جهود المندوبية في مجال بناء مؤسسات سجنية جديدة وتوسعة وترميم مؤسسات أخرى بهدف التخفيف النسبي من الاكتظاظ وصون كرامة السجناء عبر إحداث بنية تحتية تمكن من تصنيفهم، وتأهيل المعتقلين لاعادة الادماج عبر توفير مرافق تربوية ورياضية.

وبعدما ذكر بافتتاح 5 خمس مؤسسات سجنية جديدة خلال سنة 2012 ، كشف انه سيتم افتتاح مؤسسات سجنية نهاية 2013 (آزرو وراس الما بفاس وكلميم وسيدي بنور) الى جانب الشروع في بناء مركز خاص بالمعتقلات المرفقات بأبنائهن بعين السبع بالدار البيضاء، فضلا عن إعلان طلبات عروض لبناء 13 مؤسسة سجنية جديدة.

كما أشار إلى أن المندوبية بصدد بلورة مقاربة استراتيجية ترمي الى عقد اتفاقات شراكة مع القطاع الخاص لإحداث وحدات صناعية داخل السجون بهدف تكوين وتشغيل النزلاء الذين تتوفر فيهم المواصفات الضرورية مقابل دخل يومي، وذلك بشكل يساهم في إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الافراج عنهم.

وخلال المناقشة العامة، حرصت تدخلات النواب على إبراز الجهد الهام التي تقوم به المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج لتحسين ظروف اعتقال السجناء وتطوير الخدمات المقدمة رغم ضعف الامكانيات المادية والخصاص الحاد في الموارد البشرية بالقطاع.

غير أن جل التدخلات سواء من الأغلبية أو المعارضة توقفت عند مجموعة من الاختلالات والممارسات التي يعرفها واقع السجون بالمغرب، ومنها على الخصوص ظاهرة الاكتظاظ وضعف خدمات الصحة والتغذية والنظافة وتفشي المخدرات والعنف وحالات العود.

كما أشار النواب إلى ضرورة تجاوز الاختلالات العديدة التي رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول السجون وكذا تقرير المهمة الاستطلاعية للجنة العدل والتشريع إلى سجن عكاشة لا سيما ممارسات التعذيب والعنف.

ودعوا الحكومة إلى تبني رؤية واضحة بخصوص توجهات السياسة الجنائية واعتماد عقوبات بديلة لتخفيف الاكتظاظ في السجون وأنسنة ظروف الاعتقال واحترام كرامة السجناء تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد والاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب ذات الصلة.

"منظومة السجون بين التأهيل واعادة الاندماج"

الثلاثاء 20 نونبر 2012

تعتبر السجون وحدات لإعادة تربية وتأهيل كل المخالفين والخارجين عن القانون,بهدف الحفاظ على التماسك الاجتماعي وكل ما من شأنه المساس بالحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات وكذا مؤسسات الدولة.

ان ماهية احداث المؤسسات السجنية تقترن بصفة مباشرة بإعادة التأهيل وتسهيل الاندماج وسط المجتمع بعض انقضاء العقوبة الحبسية,تأهيل يرتبط بضرورة توفير تكوينات علمية وحرفية متعددة التخصصات كفيلة بتلقين كل السجينات والسجناء وكذا أحداث المؤسسات الاصلاحية مهارات نظرية وتطبيقية تمكنهم من الاندماج المباشر في المجتمع مباشرة بعد انقضاء العقوبة الحبسية.

ان المغرب ,وباعتباره دولة للحق والقانون نجد بأنه قدانخرط ومنذ حصوله على الاستقلال في دسترة مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية وذلك طبقا لما هو متعارف علية في العهود والمواثيق الدولية ,وبالتالي فالعقوبات السالبة للحرية هي وسائل تبنتها كل بقاع المعمور لا لشيء الا من أجل ضمان احترام التطبيق السليم للقانون من جهة, وصونا للحقوق الفردية والجماعية الاقتصادية ,الاجتماعية ,السياسية والثقافية.

ان المؤسسات الإدارية, المخصصة لاستقبال المحكومين بالعقوبات السالبة للحرية تتكون وحسبمنطوق المادة 8 من القانون 98/23 من : السجون المركزية ، السجون الفلاحية ، السجون المحلية ، مراكز الاصلاح و التهذيب, أضف الى ذلك بأنهواستنادا الى الباب الأول من نفس القانون ,يمكننا أن نستخلص بأن الأدوار الموكلة الى هذه الأخيرة تتجلى أساسا في:

- استقبال الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية سالبة للحرية ;
- مؤسسات تم احداثها من أجل الحراسة وكذا ردع مقترفي الجرائم ;
- اعادة تأهيل السجناء والسجينات, بهدف ضمان اندماجهم في مجتمعاتهم كأشخاص عاديين الخ....

لقد شهد العالم في السنين الأخيرة تضاعفا لمعدل الجريمة ,الأمر الذي يمكن ارجاعه الى التطور الذي عرفته الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية, مما نتج عنه تضاعف في عددالاختلالات التي تنخر منظومة السجون بالدول النامية كالمغرب ,والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تفشي ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون ,بحيث أن عدد السجناء بالمغرب يتجاوز القدرة الاستيعابية للسجون بنسبة 100 بالمائة، اذ أن السجون تأوي حاليا نحو 65 ألف سجين فيما لا تتجاوز قدرتها الإيوائية سوى حوالي 30 ألف شخص ;
- استمرار سياسة سوء المعاملة والانتهاكات البليغة لحقوق السجين ;
- انتهاك بعض موظفي السجون للقوانين المنظمة للمؤسسة السجنية ;
- التجارة في الممنوعات داخل المؤسسات السجنية ;
- تآكل المباني السجنية, مما يسهم في ظهور أمراض فتاكة تمس بالسلامة الصحية لنزلاء المؤسسات السجنية ;
- الاختلاط بين السجناء رغم اختلاف درجة الجرم بينهم ,مما يساهم في مضاعفة ظاهرة العود الى الجريمة لدى السجناء الأقل جرما ;
- نقص في الوحدات الصحية النفسية والترفيهية داخل الوحدات السجنية, الشيء الذي لطالما أثر على نفسية بعض النزلاء والنزيلات وخلق لديهم حالات من الاكتئاب أدت في بعض الأحيان الى الانتحار ;
- غياب وحدات للتكوين والبحث العلمي تستجيب تكويناتها لمتطلبات سوق الشغل, مما يخلق حالة من التيه الفكري والمعرفي لدى ثلة من المثقفين سجينات وسجناء الوحدات السجنية ببلادنا ;
- طول المدد الفاصلة بين الاعتقال والنطق بالحكم الخ...

انه ولتسليط الضوء على مجموع الاختلالات التي تشوب الوحدات السجنية بالمغرب ,قامت مؤخرا لجنة برلمانية بإجراء زيارة ميدانية لسجن عكاشة تكللت بإصدارها لتقرير عرض أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، الأمر الذي كشف عن واقع "صادم"لأوضاع النزلاء داخل سجن "عكاشة"، بحيث تمت الاشارة إلى أن السجناء يعيشون في ظل شروط مخلة بالكرامة الإنسانية بسبب الاكتظاظ المهول الذي تعرفه تلك المؤسسة,هذا بالإضافة الى التقرير الموضوعاتي الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي أكد نفس الصورة القاتمة للواقع السجني بالمغرب، بحيث سجل استمرارا لسياسة سوء المعاملة والانتهاكات البليغة لحقوق السجين.

ان وضعية السجون ببلادنا ,لتنم عن وجود حالة من اللاتوازن أو الارتباك التدبيري الأمر الذي يتطلب تدخل كل الفاعلين الحكوميين أو غير الحكوميين من أجل صياغة استراتيجية مندمجة وتشاركية لإصلاح منظومة السجون ,ذلك لأن هذه الوحدات التي يغلب عليها الطابع التقليدي في التدبير قد أصبحت متجاوزة الان,لا لشيء الا لأن أنسنة الخدمات السجنية قد أصبحت ضرورة أكثر منها غاية في هذا العصر.

لقد أصبح النمط البين قطاعي التشاركي والمنفتح على كل مكونات المجتمع, من بين أهم الأساليب الذكية التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في مجال حقوق الانسان من أجل النهوض بالوضعية الاعتبارية للسجينة والسجين, لا لشيء الى لأن سياسة القرب السجني أصبحت لازمة لا يمكننا المحيد عنها اذا ما أردنا الرقيبمسلسل اصلاح المنظومة السجنية,وبالتالي فالحاجة ملحة الى تظافر كلالمتدخلين المعنيين بإصلاح أوضاع السجون وحماية حقوق الإنسان وفي مقدمتهم رئاسة الحكومة، وكذا المدافعين عن المقاربة الاندماجية الشاملة من مكونات المجتمع المدني، من أجل التحرك بشكل عاجل لإيقاف هذا النزيف وتغيير الصورة القاتمة عن وضعية السجون في المغرب، والمساهمة في إعادة الوظيفة التأهيلية والاندماجية للسجون, وظيفة وان تم مدها بكل الوسائل الضرورية المادية البشرية واللوجستية ستمكننا لا محالة من تجاوز الوضعية المتذبذبة لمنظومة السجون ببلادنا.

الزاكي تدعو إلى معالجة الأسباب الحقيقية للاكتظاظ بالسجون

أكدت السعدية الزاكي، عضو لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، على ضرورة العمل على معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الاكتظاظ الذي تؤثر على الخدمات المقدمة للسجناء، مضيفة أن الاعتقال الاحتياطي ليس السبب الوحيد في الاكتظاظ الذي تعرفه السجون.

وتساءلت الزاكي خلال مناقشة مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2013، عن أسباب الارتفاع المهول للسجناء المحكومون بشكل نهائي والتي تمثل 54 في المائة من مجموع السجناء المعتقلين، داعية إلى تفعيل القانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية خاصة المادة 46 المتعلق بالرخص الاستثنائية والذي ينص على أنه يمكن لوزير العدل أن يمنح لبعض المدانين الذي قضوا نصف العقوبة والمتميزين بحسن سلوكهم إما تلقائيا، أو بناء على اقتراح من مدير دارة السجون، رخصا للخروج لمدة لا تتعدى عشرة أيام خاصة بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية، أو بقصد الحفاظ على الروابط العائلية أو لتهييئ إدماجهم الاجتماعي.

وحملت عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عدم تفعيل المندوبية للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد بشروط، موضحة أن الإفراج المقيد يكون باقتراح من مدير المؤسسة بغية الحد من ظاهرة الاكتظاظ.
وأشارت الزاكي إلى أن العديد من التقارير تحدثت عن وجود التعذيب بالسجون في خرق سافر للفصل 22 من الدستور الذي يؤكد على أنه لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة، مبرزة أهمية تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون، وتقرير اللجنة الاستطلاعية البرلمانية بسجن عكاشة بالدار البيضاء.

وبعد أن أشادت الزاكي بالمذكرات الخاصة بالقيام بحملات مباغتة للسجون والتي تم من خلالها ضبط كميات كبيرة من المخدرات، دعت إلى توفير شروط التحصيل العلمي للمعتقلين بتوفير كل الشروط المساعدة من مقررات ومراجع وأطر وحل مشكلة إلزامية الحضور في الماستر مع تعميم التعليم العالي بالسجون.

فَعاليّات "تُحَاكِم" تقرير ال CNDHحوْل التَّعذِيب في السُّجُون

2012 - 11 - 21

أجمعت آراء الفعاليات المؤطرة للندوة الصحفية التي نظمتها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، حول أهمية التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول التعذيب في السجون مؤخرا، في وقت استغرب المتدخلون من غياب المتابعة الفعلية لتوصيات التقرير المذكور بفتح تحقيق وإجراء بحث في الانتهاكات الواردة والحاصلة في حق السجناء.

بنعبد السلام: التقرير يستوجب من الرميد فتح تحقيق

وفي هذا الصدد، قال عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، خلال الندوة التي نظمت بمقر الجمعية بالرباط تحت عنوان "قراءة واقعية لسياسة التعذيب في السجون المغربية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، إن الجديد في التقرير هو كونه صادر عن جهة رسمية تُقر بوجود التعذيب وأماكن ممارسته، وهو ما يستوجب من وزير العدل والحريات، يضيف بنعبد السلام، تلقائيا فتح تحقيق في هاته الانتهاكات الخطيرة، باعتباره رئيسا للنيابة العامة، "لكننا في دولة اللاقانون، حيث استمرار خرق حقوق الإنسان والاعتداء على الغير من دون رقيب ولا حسيب".

واعتبر الحقوقي أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تخرق القانون بممارستها التعذيب دون محاسبة أو متابعة للمسؤولين عن تلك الانتهاكات، "حيث حوّل المندوب العام للسجون، حفيظ بنهاشم والمعروف بتاريخه في انتهاك حقوق الإنسان بالمغرب، هاته المؤسسات السجنية إلى مراكز احتجاز سرية للاختطاف والتعذيب".

وزاد بنعبد السلام أن الدولة تنهج مقاربة أمنية في التعاطي مع ملف السجناء عوض مقاربة الإدماج كما هو حاصل في الدول الديمقراطية، وذلك يظهر جليا، يضيف المتحدث، من خلال تعيين بنهاشم سنة 2008، والذي كان مسؤولا أمنيا، على رأس مؤسسة سجنية وطنية، وفصل المندوبية عن وزارة العدل، "فبعد مرور سنوات على هذا الاختيار، نجد الحكومة لا سلطة لها على هذا المرفق السجني الذي لا يُفَرِّخ سوى الإجرام".

في سياق ذاته، أشار بنعبد السلام، إلى أن الدولة تتعاطى بشكل سلبي مع الواضع السجني، بدليل الإصرار المستمر للمندوب العام على منع المكونات الحقوقية الوطنية والدولية من الولوج إلى السجون للقيام بواجبها في الاطلاع على أوضاع السجناء، يوضح الحقوقي، خالصا في ختام مداخلته إلى أن مصير التقرير الحالي يجب أن يكون مخالفا لمصير سابقَيه عامي 2004 و2008، أي النسيان.

الإدريسي: التقرير لم ينقل حقيقة ما يقع في السجون

أما خليل الإدريسي، المحامي والفاعل الحقوقي، فيرى أن التقرير الحالي جاء في إطار سياق سياسي متمثل في دستور جديد وحكومة سياسية منتخبة ديمقراطيا، وكذا في سياق حقوقي يتسم بتصاعد أشكال الاحتجاجات من داخل وخارج السجون قصد نقل معاناة السجناء، "بالرغم من العشرات من الشكايات والمراسلات الموجهة إلى الجهات المختصة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار".

كما اعتبر الناشط الحقوقي أن تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لعام 2004 ضم فقرة واحدة عن أشكال الانتهاكات، في حين أن تقرير 2012 ضم فقرات وصفحات عن أشكال متعددة وجديدة للانتهاكات "من قبيل الكي والتعليق بالأصفاد والغرز بالإبر وغيرها"، مضيفا أن السلبي في التقرير كونه لم يتحدث عن مآلات ملفات التعذيب المذكورة والإجراءات التي يجب أن تصاحب توصياته.

كما أوضح خليل الإدريسي أن التقرير رغم قوته ومصداقيته، لم ينقل حقيقة ما يقع من داخل السجون، لأن الوثيقة، حسب خليل، تحدثت عن 15 سجنا فقط من أصل 70، "ورغم ذلك أطلعنا هذا التقرير على انتهاكات خطيرة وفظيعة في حق السجناء"، مستغربا في الوقت نفسه عدم إقدام وزارة العدل والحريات على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومتابعة الملفات الخاصة بالانتهاكات المذكورة في التقرير، "بل بالعكس، لاحظنا استمرارا في ممارسة التعذيب بعد صدور هذا الأخير".

الحدوشي: هناك تعذيب ممنهج يمارس على السجناء

وفي شهادة مباشرة أثارت الحضور، قال عمر الحدوشي، المعتقل الإسلامي السابق وأحد رموز "السلفية الجهادية"، إنه كان شاهدا على بعض أنواع التعذيب "الخطيرة" حين كان معتقلا سابقا، لا زالت آثاره بادية على رجليه وأدت إلى فقد عينه اليسرى، مؤكدا أن السجين يتعرض لأنواع من التعذيب "الممنهج وبمباركة من المسؤولين".

ونقل الحدوشي صورا من أحوال السجن للحاضرين أثناء الندوة، "كنا نعيش الكوارث والمصائب.. حتى أنهم كانوا يقومون بإدخال العاهرات على السجناء"، مضيفا أن هناك مسؤولين تابعين للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، يذهبون كل أسبوع إلى سجنَي تطوان وطنجة لأخذ "إتاوات"، "كما كان المسؤولون المحليون عن بعض السجون يُدخلون المخدرات بأيديهم وإعطائها لأباطرتها المعتقلين معنا ليتم بيعها داخل السجن لباقي النزلاء".

وعلق المعتقل الإسلامي السابق على تلك الصور بقوله إن السجون باتت تُخَرّج أساتذة في المخدرات والنشل والفساد "وهذا واقع تحت مسؤولية المندوبية بشكل كبير"، مطالبا بالمناسبة باستقلال القضاء من أجل قول كلمته "الحاسمة" في ملفات الانتهاكات داخل السجون المغربية.

السلفيون يعطون تأويلهم الخاص لتقرير مجلس اليزمي حول السجون

20/11/2012

قررت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تنظيم ندوة من أجل الكشف عن حقيقة الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون الإسلاميون بالسجون المغربية وعلى ضوء التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع السجناء والسجينات بالمغرب.

و ستعطي اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين خلال ندوة صحفية تحت عنوان " قراءة واقعية لسياسة التعذيب في السجون المغربية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بمشاركة كل من المحامي الأستاذ خليل الإدريسي والحقوقي الأستاذ عبد الإله بنعبد السلام والشيخ عمر أبي الفضل الحدوشي قرائتها الخاصة لتقرير المجلس الوطني .
ويعقد اللقاء بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط بعد ان كانت اللجنة تعقد ندواتها بنادي المحامين بالرباط.

ميضار: اختتام الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن و حقوق الإنسان

أسدل الستار السبت الأخير على أعمال الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن وحقوق الإنسان بميضار، بنجاح منقطع النظير، حيث استطاعت هذه الدورة المنظمة من طرف جمعية أوسان الثقافية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن تلفت النظر إليها، وأن تحضى بحضور كبير لمختلف الفعاليات الفنية و الأدبية و الحقوقية و السياسية بجهة الريف.

هذا وتم خلال هذه الدورة تقديم مجموعة من الأفلام الهادفة التي تتناول قضايا تهم تاريخ المغرب المعاصر، ومنها فيلم ذاكرة معتقلة لجلالي فرحاتي وطيف نزار لكمال و درب مولاي الشريف لحسن بنجلون، وعلي ربيعة و الآخرون لأحمد بولان .

وخلال كلمة افتتاح الدورة التي استمرت ثلاثة أيام شكر منسق الدورة ميلود اليعوتي الفعاليات الحاضرة و أشاد بجهود اللجنة التنظيمية، كما أوضح أن الجمعية تروم من تنظيم هذه الأيام السينمائية إلى تعزيز دور الفن السابع في حفظ الذاكرة الجماعية، والتعريف بالرصيد النضالي لمختلف الأجيال من أجل بناء مغرب الديمقراطية و المواطنة و حقوق الإنسان، والمساهمة في القراءات المنفتحة والمتعددة لتاريخ المغرب المعاصر، وأضاف أن اهتمام جمعية أوسان الثقافية بعرض هذه الأفلام يأتي في سياق تفعيل أهدافها التي تجعل من الحفظ الإيجابي للذاكرة الجماعية إحدى أولويتها إلى جانب تقوية الحكامة الجيدة و نشر ثقافة حقوق الإنسان.

و استطاعت الدورة الأولى أن تجني حضورا جماهيريا وفنيا لافتا حيث امتلأت قاعة العروض التابعة لدار الشباب بالحضور طيلة أيام الدورة.

Faculty & Staff News

19/11/2012

Anouar Majid presents at conference on The Arab Spring and Constitutionalism in the Middle East

Anouar Majid, associate provost for global initiatives and director of the Center for Global Humanities, presented a paper on "Religion and the State" at a conference on "The Arab Spring and Constitutionalism in the Middle East," held at the Fordham University's Law School in New York City.

Majid's presentation was part of a panel titled Controversial Subjects that a Constitution Needs to Address. Other presenters on the panel included Abdallah Alashaal, a candidate for president in the last election, and Nestor Davidson, a professor of law. The panel was moderated by Elizabeth Defeis, a professor of law and Advisor to the Permanent Observer Mission of the Holy See to the United Nations.

Majid also moderated a panel on Constitutional Design, which featured Ruti Teitel, a distinguished law professor; **Driss El Yazami, Morocco's chairman of the Human Rights Council**; Ghazi Gherairi, a prominent Tunisian jurist; and Farida Abidi, a member of the Tunisian Ennahda Movement and president of the Drafting Commission on Rights and Liberties of the future Tunisian Constitution.

In addition to Majid's contributions, the event was partly co-sponsored by the Center for Global Humanities.

الدوحة ..استعراض التجربة المغربية في ضمان التعددية خلال عملية الإصلاحات الدستورية

20.11.2012

الدوحة 20 نونبر 2012 / ومع/ تميزت مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال لقاء تشاوري حول "ضمان التعددية في عملية الإصلاحات الدستورية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا" احتضنته على مدى يومين العاصمة القطرية الدوحة، باستعراض التجربة المغربية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، أكد السيد محمد الصبار الامين العام للمجلس في كلمة بالمناسبة "انه ليس في المغرب أقليات بالمفهوم الدستوري" و بالتالي لا يمكن الحديث عن إشكالية ضمان الحقوق سواء ثقافية أو اجتماعية أو سياسية بالنسبة للحالة المغربية.

وبعد ان استعرض التسلسل التاريخي للثقافات التي تركت بصمات واضحة في شخصية المغرب ككيان، مثل الثقافة الأمازيغية والإسلامية، واليهودية والإفريقية، بالإضافة إلى الثقافة الغربية الحديثة التي حملها الاستعمار، أكد السيد الصبار ان كل هذه الثقافات انصهرت جميعها في بوتقة هوية وطنية مغربية واحدة وموحدة.

واوضح في هذا السياق، ان اللغة الامازيغية التي تعد مكونا اساسيا من مكونات الثقافة المغربية تعد بحسب منطوق دستور المملكة الجديد "أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء".

من جهة اخرى، أكد الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان ان الأجانب المقيمين بالمغرب يتمتعون وفقا لأحكام دستور المملكة بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، ويمكن لهم المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل.

وأضاف أن الدستور المغربي الجديد، الذي جاء بمضامين مبتكرة على مستوى الحريات والمؤسسات، دستر حرية الصحافة والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، لتسهر على احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

وأبرز ان من مظاهر التعددية والتنوع في حقل الإعلام والاتصال في المغرب تزايد عدد الإذاعات وتنامي الصحف الجهوية، خلال السنوات الأخيرة، والتي أغنت المشهد الإعلامي المغربي وساهمت في لعب دور تنشيط الحياة الديمقراطية محليا وجهويا.

وأضاف ان اهتمام المغرب بالتنوع الثقافي وبمقاربة النوع الاجتماعي في الإعلام برز كنتيجة حتمية لانخراط المغرب في المنظومة الدولية، وكل ذلك بالموازاة مع تنامي تأثير الحراك الاجتماعي الذي يعرفه.

ويدخل هذا اللقاء المنظم من طرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في إطار تخليد الذكرى العشرين لصدور "إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 1992.

وشكل هذا اللقاء، المنظم في سياق الوضع الراهن بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتسم بالتغيرات الدستورية، فرصة للتدارس حول إمكانيات وكيفيات إدماج حقوق الأقليات في الإصلاحات الدستورية على ضوء الإطار المعياري الدولي القائم في هذا الصدد.

وجمعت هذه المحادثات التشاورية خبراء بارزين في مجال حقوق الإنسان انكبوا على مناقشة الإصلاحات الدستورية بالمنطقة في ضوء التغيرات السريعة الجارية لاسيما أثرها على الفئات الضعيفة.

وبحث الخبراء التطورات القانونية وناقشوا إمكانية الاستفادة في وضع تلك الدساتير من الإطار الدولي المنظم لحقوق الأقليات –Âبما فيها مبادئ الإعلان– لحماية حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يذكر أن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يحث الدول على "حماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية".

كما يخول الإعلان للأشخاص المنتمين إلى أقليات "الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرا وعلانية، وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز (...) بالإضافة إلى الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية، (...) وكذا الحق في المشاركة الفعالة في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو بالمناطق التي يعيشون فيها".

الحسين الوردي أمام مجلس النواب خلال مناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة برسم السنة المالية 2013

نظام راميد لبنة أخرى في بناء مغرب التحديات الاجتماعية

ضمان الحماية الصحية للمواطن والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء والإنتاج في منظومتنا الصحية

شرعت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، مساء أمس الاثنين، في مناقشة مشروع ميزانية وزارة الصحة برسم السنة المالية 2013، التي كان قد قدمها البروفيسور الحسين الوردي وزير الصحة أمام أعضاء اللجنة يوم السبت الماضي.

واعتبر الحسين الوردي، في معرض حديثه أمام أعضاء اللجنة، أن أبرز ما تحقق من منجزات بقطاع الصحة خلال العشرة أشهر من سنة 2012 هو برنامج تعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)، مشيرا إلى أن القيمة التاريخية الاستثنائية لهذا التعميم والتي قوبلت بالإجماع، لأنها تعتبر الخطوة الأولى نحو تغطية صحية شاملة للمواطنين المغاربة، ستمكن من تعزيز المساواة أمام المواطنين لولوج الخدمات الصحية، كما أنها تشكل لبنة أخرى في بناء مغرب التحديات الاجتماعية. وأضاف الوزير أنه على الرغم من المجهودات المبذولة، والتي وصفها بـ «الإيجابية» فإن المنظومة الصحية، بحسبه، لازالت تعاني من بعض المعيقات التي تحول دون التحقيق الكلي لبعض الأهداف، خاصة بسبب النقص المتواتر في الموارد البشرية من أطر طبية وشبه طبية وأطر تدبيرية بالإضافة إلى تعقيد المساطر وطول الآجال المرتبطة بتدبير الموارد وإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ومن ثمة، يقول الحسين الوردي، «إن مشروع القانون المالي لسنة 2013 انطلق من معطيات ومؤشرات واقعية متوخيا تجاوز المعيقات ومواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى ضمان الحماية الصحية للمواطن والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء والإنتاج لمنظومتنا الصحية»، حيث حدد المشروع هدف تحسين المؤشرات الصحية وتخفيض عدد وفيات الأطفال إلى أقل من 20 عن 1000 ولادة حية وعدد وفيات الأمهات إلى أقل من 50 حالة وفاة عن كل 100 ألف ولادة حية، بالإضافة إلى العمل على تقليص الفوارق المجالية فيما يخص توزيع الموارد المالية والبشرية ووضع منظومة لليقظة الصحية لمواجهة مخاطر الأوبئة والأمراض السارية وتحسين التكفل بالأمراض المزمنة مع إعطاء الأولوية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

ووضع مشروع القانون المالي لوزارة الصحة، ضمن أولوياته، تثمين الموارد البشرية العاملة بقطاع الصحة من خلال اعتماد استراتجية مندمجة وميكانيزمات فعالة للتكوين الأساسي والمستمر تغطي كافة المهن الصحية، بالإضافة إلى تدعيم آليات الحكامة الجيدة واعتماد الاحترافية في تدبير الموارد المتوفرة وتحسين التمويل والسهر على الإنجاز الجيد للمشاريع وتوسيع هامش الاستقلالية الإدارية والمالية للمراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية.

وفي ذات السياق، أوضح الحسين الوردي أن الاعتمادات المقررة لسنة 2013 سوف تمكن من تغطية الانعكاسات المالية المترتبة عن تفعيل مقتضيات الحوار الاجتماعي، وإحداث 2300 منصب مالي، 1100 منها خاصة لتوظيف الممرضين، و1008 لإدماج الأطباء المقيمين الذين هم في طور التكوين التخصصي، و120 لتوظيف أطباء وصيادلة وجراحي أسنان، و30 منصب لتوظيف تقنيين إسعافيين، و23 لتوظيف تقنيين في مختلف التخصصات، و10 مناصب مالية لتوظيف متصرفين و9 لتمديد العمل بعقود بعض المهنيين التي ستنتهي سنة 2012.

وبخصوص المخطط التشريعي للوزارة، أفاد الوردي أن سنة 2013 ستعرف دينامية تشريعية أساسية حيث سيتم عرض مجموعة من مشاريع قوانين أهمها مشاريع القوانين المتعلقة بـ «حماية الأشخاص في الأبحاث البيوطبية»، و»مزاولة المهن التمريضية والشبه طبية»، و»إعلام وإخبار المرضى حول حالتهم الصحية»، و»الترخيص بإحداث المنشآت ذات التكنولوجيا العالية والتجهيزات البيوطبية الثقيلة»، و»منع التدخين في الأماكن العمومية»، و»حماية المرضى المصابين بالأمراض العقلية»، بالإضافة إلى مشروع تغيير قانون التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها، وكذا المتعلق بمزاولة مهنة الطب، والإنجاب بالمساعدة الطبية، والنقل الصحي، والصحة العمومية والسلامة واليقظة.

ولضمان نجاح نظام المساعدة الطبية، وتوفير الأدوية بالمستشفيات، أعلن الوردي عن رفع ميزانية اقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية من مليار ونصف المليار درهم، إلى 2 مليار و200 مليون درهم، بالإضافة إلى الاستمرار في التوجه الرامي إلى الخفض التدريجي لأثمنة الأدوية، وتشجيع استعمال الدواء الجنيس من خلال عملية التوعية، وإنشاء مرصد لمراقبة تطور سوق الأدوية من أسعار الاستهلاك والوصفات الطبية والمبيعات، والوقاية ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وخاصة فيروس نقص المناعة المكتسبة، ومكافحة داء السل، وتقليص نسبة المنقطعين عن العلاج من 10 إلى أقل من 2%.

21/11/2012 Conseil national des droits de l'Homme

وأورد الحسين الوردي أن ميزانية القطاع برسم 2013 أخذت بعين الاعتبار ما جاء من توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أنجز تقريرا حول الصحة العقلية، ومن ثمة فقد أقر المشروع بناء ثلاثة مستشفيات للأمراض العقلية تتسع لأزيد من 1200 سريرا في مدن القنيطرة، أكادير، آسفي، بالإضافة إلى إعادة بناء مستشفى برشيد الذي يضم 240 سريرا، وإحداث 4 مصالح متنقلة لمكافحة الإدمان بكل من طنجة، مكناس، بني ملال وآسفي، وبرمجة عشرة مصالح مندمجة خاصة بالأمراض النفسية والعقلية من 30 إلى 40 سرير بالمستشفيات الإقليمية في كل من تاونات وكلميم وقلعة السراغنة وأزيلال وخنيفرة والجديدة والعرائش ووزان وخريبكة وسطات، وإحداث استشارة طبية متخصصة بالأمراض النفسية والعقلية بمركز صحي على صعيد كل الأقاليم والعمالات.

هل يستحق أن تبذل من أجله جهود مُضنية للعمل على جمعه ودراسته؟
الأدب الشعبي.. التأصيل والتهميش

08/11/2012

صدر مؤخراً عن منشورات اتحاد كتاب المغرب، وبدعم من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الكتاب الجديد للدكتور والباحث المغربي مصطفى يعلي، تحت عنوان ''نحو تأصيل الدراسة الأدبية الشعبية بالمغرب''، وهو الكتاب الذي يأتي بعد كتب قيمة أصدرها الدكتور يعلي، منها: ''امتداد الحكاية الشعبية''، ''القصص الشعبي بالمغرب''، ''دراسة فورمولوجية''، ''السرد المغربي''، ''القصص الشعبي بالمغرب/ قضايا وإشكالات''، ''السرد ذاكرة''، ''ظاهرة المحلية في السرد المغربي''.

وتتركز مقصدية الأبحاث المدرجة بين دفتي هذا الكتاب، على محاولة استطلاع بعض القضايا المرتبطة بالأدب الشعبي، واستنطاق عدد مهم من نصوصه السردية، بهدف الإجابة تطبيقيا عن طائفة من الأسئلة الملحة في حقل الدراسة الأدبية، من مثل: كيف نظرت النخب المثقفة في المغرب إلى هذا الأدب المغبون؟ وكيف ولماذا ومتى شرعت هذه النظرة في التحول من الضد إلى الضد؟ ومن أهم الجنود المجهولون الذين كانوا يعنون به في مرحلة التأسيس الصعبة، عاملين في دأب وإخلاص ونكران ذات، من اجل تأصيل وإرساء الدراسة الأدبية الشعبية في المغرب، بهدف إعادة الاعتبار إلى أدب همش تحت طائلة فهم ووعي مغلوطين طال أمدهما؟. ثم، هل هذا الأدب يستحق بشكل عام في المغرب وغير المغرب أن تبذل من أجله جهود مُضنية من اجل جمعه ودراسته؟. فأي ثيمات وأي جماليات وأي وظائف وأهداف، وما إلى ذلك من مواصفات وإشكالات هذا الأدب، تغري ببذل هذه الجهود وتبررها؟.

ويتساءل الدكتور يعلي قائلا: ''هل هذا الأدب موجود أصلا؟. وإذا كان موجودا، فما هو حجم التراكم المتحقق لمتونه؟. وقبلا، أيملك فعلا خصوصيات تربطه بالتربة المحلية والوطنية والقومية، مع العلم أنه ينتمي في الأصل إلى حقل أوسع هو الحقل العالمي؟.

وأخيرا، هل يمكن أن يكون المنجز الأدبي الشعبي مصدر إلهام وإغناء لمختلف أجناس وأنواع الأدب الرسمي ذاته، فيخصبها بالأساطير المثرية والرموز العميقة وأشكال التعبير المدهشة، فاتحا أمام مبدعيها آفاقا شاسعة في مجال الخلق والتجريب والامتياح، تساعدهم تعبيريا في إنجاز عملية تحديث أساليبهم وتنويع أنسجة وبنيات نصوصهم وتعميق منظورهم ورؤاهم؟.

ويرى الدكتور يعلي في توطئة الكتاب إنه إذا كان الاهتمام الجاد بالمأثورات الشعبية عامة والأدب الشعبي بوجه خاص، مما حفظته الذواكر الشعبية واحتفظت به لنفسها وللتراث الإنساني، قد ترسخ كعلم مبكرا في الغرب، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، وخلال كل القرن التاسع عشر، بتأثير خاص من الحركة الرومانسية والنزعة القومية والثورة العلمية، مع بعض المفكرين والمحققين والفولكلوريين والفلولوجيين والانثروبولوجيين، أمثال هردر وبيرو والأخوين جريم وبنفي وفريزر، وأفانسييف إلخ.. بعد أن سبقتهم محاولات بدائية من هنا هناك منذ القرن السادس عشر؛ فإن مثل هذا الاهتمام قد تأخر في العالم العربي، نظرا للمرتبة المتدنية التي كانت توضع فيها الثقافة والأدب الشعبيين في العالم العربي خلال القرون المتأخرة. ولم تبدأ المحاولات العربية المحتشمة لإحلالهما في الوضع الاعتباري الذي يليق بهما، إلا مع الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، حيث نشطت الدراسات الشعبية في مصر مثلا خلال الخمسينات ثم في الستينات تخصيصا بشكل مكثف، توجت بتأسيس كرسي الدراسات الشعبية بجامعة القاهرة. وبفضل ذلك يكون المنجز الأدبي الشعبي قد استعاد هويته الأدبية عربيا، بدليل أن عددا مهما من عيار الأدباء والباحثين المصريين الكبار المعروفين في تلك الفترة قد انخرطوا في هذه الموجة، أمثال رشدي الخادم، عبد الرحمن خورشيد، شكري عياد، فوزي العنتيل، عبد الحميد يونس، سعد الخادم، عبد الرحمن زكي، سمير القاموي، نبيلة إبراهيم، نعمات أحمد فؤاد، أحمد مرسي، اللائحة طويلة. أما في المغرب، فمما يسترعي الانتباه في هذا الشأن، كون صورة الموقف السلبي المتعالي المتبلور بفعل شروط تاريخية معينة تجاه الأدب الشعبي زمن ما قبل الاستقلال، قد جعلت على امتداد العقد الستيني من القرن العشرين، تتخفف من صرامتها، تحت تأثير المتغيرات السياسية والثقافية التي انطلقت سيرورتها بحلول هذا العقد، مع ما عرفه من أحداث ونقاشات ساخنة، في أفق تمتين الذات الوطنية تحت ظل الدولة الحديثة، وما ارتبط بهذا من طموحات وتطلعات، لا سيما بعد الاعتراف بالدور الفعال الذي لعبته الجماهير الشعبية العريضة في ميدان مقاومة الاستعمار والإسراع بالحصول على الاستقلال.

العبقرية الشعبية

وقد كان لكل هذه التحولات أثرها في إحداث وعي مختلف نوعيا لدى الأجيال الجديدة حاضنة التغيير والتجديد في الحياة والفكر والأدب، علماً بأن هذا الوعي قد تزامن مع معطى أساسي في هذا الصدد، ونعني به ما تحقق من انتباه على قرائن مؤشرة على ما يزخر به المتخيل الشعبي مما أبدعته العبقرية الشعبية من جمال وثراء متمثلين في مهارة الخلق، وبلاغة الإدهاش والتأثير، وقدرة الاستيعاب الشفاف للقيم الإنسانية الخالدة، فضلاً عن وفرة اختزانه لكنوز من المضمرات الرمزية والأبعاد الأسطورية العميقة؛ وهو الوضع الذي يمكن اعتباره ذريعة صحيحة تمكن من تثمين هذا المتخيل ورفعه إلى درجة التكامل مع المتخيل العالم ذاته.

ومنذ تلك المرحلة، لم تفتأ المحاولات الأولية المخلصة تستميت من أجل تكريس الاهتمام بالأدب الشعبي في المغرب، وذلك من خلال تأسيس الجمعيات ومجموعات البحث المهتمة بهذا الأدب، وتنظيم الندوات المخصوصة به، وبحث قضاياه في إطار تحضير بعض الشهادات الجامعية العليا، ونشر الدراسات والأبحاث الضافية المعالجة لبعض أجناسه بأنواعها المختلفة، مع ما تطرحه من إشكالات إجرائية وقضايا جمالية وأبعاد دلالية.

ويبدو أنه كان لكل تلك الجهود أصداء طيبة في الجيل التالي من المهتمين بهذا الأدب في المغرب، ومن حسن الحظ أن تلك المحاولات التأصيلية الدؤوب، قد توجت في السنوات القليلة الأخيرة، بفتح عدد من وحدات التكوين والبحث ثم "الماستر" في بعض كليات الآداب المغربية، متخصصة في الثقافة والأدب الشعبيين، إلى جانب تأسيس مجموعات البحث والمختبرات النشيطة، وتدشين الورش الخاصة بأجناس هذا الأدب، يتقدمها القصص الشعبي حصراً.

الوعي المغلوط

ولا شك في أن هذا الإنجاز المتحمس للأدب الشعبي في الجامعة المغربية، سوف يضاعف من الاحتضان الأكاديمي للثقافة الشعبية وأدبها، موفرا لهما مجالا حيويا للانتعاش والاستمرار، نظرا لما تملكه الجامعة من إمكانات بشرية ومنهجية وأدواتية فاعلة، وما تتمتع به الدراسة الجامعية من قدرات علمية دقيقة متمثلة في الموضوعية والتمحيص وحسن التنظيم والتدقيق وفضيلة التأني ودراية بالفهرسة والتوثيق والمقارنة والحجاج والنمذجة والوصف العلمي الدقيق؛ وبعبارة واحدة؛ الصرامة البالغة الأهمية للدرس والبحث الرصينين. ولعل كل هذا سيقود إلى رفع سقف الاهتمام بالأدب الشعبي من مستوى التداول الشعبي السارد في الشحوب والتلاشي بوتيرة متسارعة تثير الأسى في النفس، بسبب إكراهات مكتسحة بات يعرفها الجميع ويتحسس مخاطرها، في زمن العولمة الأعمى الذي تعيش البشرية أبشع مظاهر تهديداته لكل ما هو جميل وأليف؛ إلى مستوى عالم له الوعي والمعرفة والمرجعيات والمنهج، ما يسهل تحويل هذا الأدب إلى موضوع ثر للنقاش والدراسة والبحث. وربما قاد هذا الوضع المستجد في ميدان الأدب الشعبي عندنا، إلى فتح مسار رحب لنوع جديد من الدراسة، من شأنه أن يغني البحث الجامعي والدراسة الأدبية والنظرية والنقدية، وبالتالي تحقيق الإضافة النوعية المطلوبة للمكتبة المغربية والعربية بل الإنسانية.

ويرى الدكتور مصطفى يعلي أن الوعي المغلوط الذي تعاملت به النخب العربية المثقفة إلى حدود فترة استقلال المغرب، قد أصابه بعض التحول منذ العقد الستيني من القرن العشرين، بسبب مجموعة من المتغيرات المؤثرة التي مست مختلف مجالات الحياة في الفترة ما قبل الاستقلال. خاصة على المستويين السياسي والفكري.

Maroc : Le «jour du disparu», une fausse bonne idée

20 NOVEMBRE 2012

Un hommage solennel est rendu chaque année à Mehdi Ben Barka par une monarchie qui refuse que la vérité soit faite sur son assassinat.

Commémorer chaque année la disparition de Mehdi Ben Barka, cette figure emblématique de l'opposition historique à Hassan II, est sans conteste une idée louable. Etendre ce recueillement national à l'ensemble des disparitions forcées constituerait une belle piqure de rappel pour l'opinion publique et ferait œuvre d'éducation et de civisme pour les générations à venir. Sur ce plan, le mérite de ses initiateurs est entier.

Un alibi pour un régime incapable de s'amender

Mais là s'arrête le bénéfice de cette proposition, qui dans l'état actuel des choses au Maroc, servirait plus d'alibi au régime que d'aiguillon à même de consolider un Etat de droit encore bien virtuel.

L'histoire du Maroc est parsemée de pages délavées par la propagande d'Etat. Des hommes et des femmes illustres qui l'ont puissamment marquée de leur empreinte restent en attente de reconnaissance. Des cadavres dans le placard dirait-on familièrement.

Ben Barka est l'un d'entre eux dans tous les sens du terme. L'Etat marocain n'a jamais voulu concrètement faire la lumière sur les conditions de son enlèvement et de son assassinat à Paris en 1965. Au contraire.

Plusieurs fois réactivée en France, l'enquête judiciaire toujours en cours grâce à la détermination de ses proches, de juges et d'avocats résolus, de militants engagés et de journalistes tenaces, souffre encore de la raison d'Etat. Des pans entiers de cette affaire au long cours sont inexorablement dissimulés pour des raisons insondables.

En France, la déclassification des documents tenus sous le sceau du secret-défense se fait à doses homéopathiques. Au Maroc, le dossier n'a jamais été ouvert au débat institutionnel tant il foisonne de coins dérobés.

Et pour cause, presque un demi-siècle après les faits, les derniers et rares témoins-clés, acteurs présumés de cette liquidation tant physique que politique, se comptent encore parmi les nervis du pouvoir, profitant d'une immunité à toute épreuve.

La justice marocaine a fait feu de tout bois pour rejeter les commissions rogatoires des magistrats français, usant d'artifices indignes jusqu'à la mascarade.

Que dire sinon de **l'Instance Equité et Réconciliation (IER),** créée en 2004 et qui a escamoté dansson rapport final bien des éléments sur la mort du leader de la Tricontinentale (rassemblement des mouvements révolutionnaires du tiers-monde) pouvant concourir à la vérité?

Une chose est certaine: ses conclusions ont été caviardées et ses recommandations finales sur l'ensemble des crimes d'Etat commis sous Hassan II sont restées lettre morte.

Mettre sous cloche le spectre gênant de Ben Barka

Enfin, il est remarquable que cette idée d'anniversaire solennel émane du PAM, le Parti authenticité et modernité, aujourd'hui dans l'opposition au gouvernement, mais dont le fondateur, ami intime du roi, tire désormais les ficelles du grand théâtre politique marocain à partir de son bureau de conseiller royal au Palais.

D'ailleurs, ses concepteurs ne cachent pas leurs motivations. Ils l'inscrivent ouvertement dans ce qu'ils prétendent être une dynamique vertueuse:

«Après l'expérience réussie de l'IER, (…), cette célébration ne ferait que renforcer notre marche démocratique», affirment-ils.

Une phrase qui sonne comme l'aveu subliminal d'une récupération annoncée. Une tentative d'utilisation partiale de l'Histoire pour des impératifs actuels.

Quel en serait alors le but non avoué? Sans doute faire croire à l'opinion publique que par cet acte de contrition magnanime, le Maroc «toutes tendances politiques confondues» est déterminé à donner du carburant à une «justice transitionnelle» clairement en panne.

Comme lorsqu'il s'agissait de promouvoir l'IER, d'anciens refuzniks, tous rescapés des «années de plomb», qui avaient bradé leurs convictions, rejoint ventre à terre le PAM ou courtisé les premiers cercles du roi, sont mobilisés, la larme à l'œil, pour magnifier le projet de cette commémoration.

Pour l'Etat qui semble la cautionner, la manœuvre a des allures plus sournoises. Elle servirait aussi à «relocaliser» médiatiquement au Maroc la célébration faite tous les 29 octobre devant la brasserie Lipp à Paris.

Ce rendez-vous a toujours été un moment de défiance au régime, là où se cristallisent le temps d'un sit-in toutes les contestations. Lui adjoindre de cette manière un évènement-double, confine à vouloir l'effilocher, le manipuler, le transfigurer pour s'en approprier la charge symbolique et politique. Sans parler de la réappropriation d'une idole que la Gauche agite de temps à autres pour des raisons politiciennes.

Mémoire dynastique d'un trône à la façade ravalée, mémoires de luttes nationales enjolivées et mémoires d'opposants «marketées» doivent coïncider autour de repères unitaires. A défaut de cénotaphe, le spectre gênant de Ben Barka doit rentrer au pays pour être mis sous cloche et revêtu des oripeaux de la doctrine officielle.

Une volonté d'intoxiquer l'Histoire interdite

Une grande avenue portant son nom traverse les beaux quartiers de Rabat. Elle a été baptisée du temps de Driss Basri, l'ancien ministre de l'Intérieur et homme-lige de Hassan II, maigre concession aux socialistes rentrés dans les rangs. Elle jouxte un des anciens centres secrets de détention et de torture parmi les plus célèbres du pays où, selon certains, des restes de Ben Barka auraient été enfouis. Un lieu de mort dont l'Etat n'a jamais reconnu l'existence. C'est l'illustration parfaite de cette juxtaposition de l'Histoire toxique à l'Histoire interdite destinée à l'oblitérer et dont le Maroc de Mohammed VI a raffiné le concept.

Eriger une stèle à la gloire d'une épopée populaire romancée ou commémorer la mémoire d'un martyr par un pouvoir qui l'a lui-même proscrit voire éliminé sans s'amender n'est certes pas l'apanage des seuls systèmes autoritaires.

Les revenants et l'instrumentalisation politique

Le souvenir vivace de Ben Barka, archétype des tensions entre ordre monarchique et alternative républicaine ne doit plus porter ombrage à la royauté *«rénovée»*. Tel est le dessein des promoteurs du *«Jour du disparu»* qui convoquent le *«revenant»* pour lui faire jouer le rôle improbable de médiateur d'une société encore tourmentée par la nature autocratique du Trône. Pour les défenseurs du projet, l'écharde Ben Barka doit être retirée, son esprit évidé de son caractère régicide. Sa stature révolutionnaire neutralisée. Son évocation sera ainsi consacrée à servir à son tour le temps élastique supposément annonciateur d'un *«nouveau Maroc»*.

Un *«nouveau Maroc»* pourtant arc-bouté sur ses mythes fondateurs et rétif à s'affranchir de son ADN coupable. Joli tour de passe-passe qui se nourrit de l'absorption du héros terrassé.

Ce fut aussi le cas pour Abdelkrim El-Khattabi à sa mort en exil en 1963. L'historiographie officielle retiendra sa figure héroïque, mais certainement pas la portée de son combat et de ses velléités sécessionnistes. Pour preuve, sa dépouille n'a pas été rapatriée du Caire.

C'est en somme un autre *«disparu»* d'une histoire culturellement, identitairement et politiquement anthropophage. Si Abdelkrim est timidement accepté au Panthéon des gloires nationales, ce n'est que comme adjuvant à la Couronne. Le nationalisme post-colonial l'a inséré dans son concept légendaire et rédempteur de *«révolution du roi et du peuple»* .

Une réinvention des rapports avec le passé

Pour le pouvoir actuel, la page des années sombres a définitivement été tournée. La mission de l'IER en avait borné les limites temporelles de 1956 à 1999. Soit de l'Indépendance du Maroc à l'accession au trône de Mohammed VI. Comme si avec la mort de Hassan II, la Nation était subitement entrée de plain-pied dans une ère démocratique et respectueuse des droits de l'Homme.

Une assertion trop souvent démentie malgré l'effort d'abrasion des scories du passé par le déni et le récit allégorique autour d'une *«nouvelle ère»* qui a pourtant déjà treize ans au compteur. Treize ans jalonnés de promesses non tenues et d'exactions renouvelées.
Pire, l'exigence de vérité et de justice a été remplacée par la notion d'équité et de réconciliation entre les bourreaux et leurs victimes. L'élégance feinte de la formule permet ainsi au Palais d'échapper au principe de réddition des comptes, à la sanction et à l'obligation d'exprimer des regrets.

La monarchie s'arrange avec l'histoire

Seule une réparation matérielle sera concédée à certaines victimes. Le processus bénéficiera plus en définitive à l'image de la monarchie à l'international qu'à la pacification d'une société meurtrie.
Maître de cérémonie, la monarchie recadre les rapports avec le passé, occupe et façonne à sa guise le terrain de la mémoire, s'érige en architecte d'une conscience historique fabriquée et embellie en puisant dans un réservoir de symboles les instruments, les événements, les personnages et les codes nécessaires à sa glorification.
Les normes régaliennes manufacturent ces objets de catharsis collective, en établit les rituels civiques qu'elles soumettent invariablement à leur seule réinterprétation fictive de l'histoire.
Avec *«Le jour du disparu»,* voici donc venu le temps des grand-messes sanctificatrices. Quelle meilleure façon de vitrifier le sort de Ben Barka et de tous les autres fantômes du passé ainsi canonisés?